في اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، محذرات من اتساع أشكال العنف والانتهاكات ضد النساء والفتيات في ظل تداعيات الحرب التي أشعلتها مليشيا الحوثي وتدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية. وتأتي هذه المطالبات تزامناً مع إحياء اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة في 25 نوفمبر، لا سيما المعيلات لأسرهن والنازحات وفاقدات المعيل. فجوات التشريع ومسارات التقاضي في حديثها حول الإطار القانوني، قالت القاضية نورا ضيف الله إن منظومة التشريعات اليمنية تحتاج إلى تحديث وعصرنة، مشيرة إلى تقادم بعض النصوص وعدم كفايتها لتجريم عدد من أفعال العنف ضد المرأة، وأضافت أن التشريعات الحالية لا توفر حماية مؤسسية شاملة، أوضحت الدكتورة روزا جعفر محمد الخامري، مدير عام الشؤون القانونية في اللجنة الوطنية للمرأة، أن النساء المعنفات يواجهن عقبات قانونية ومؤسسية واجتماعية تحد من وصولهن إلى العدالة، وبطء إجراءات التقاضي وارتفاع تكاليفها، فضلاً عن الخوف من الوصمة الاجتماعية والانتقام والتبعية الاقتصادية للمعنِّف. تداعيات الحرب وتعدد أشكال العنف وربطت الناشطات والحقوقيات تصاعد الانتهاكات بالواقع المعيشي والخدماتي، حيث قالت الدكتورة رانيا خالد، إنه لا يمكن فصل تصاعد العنف ضد النساء والفتيات في اليمن عن سنوات الحرب والنزاعات وتدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية التي أضعفت منظومات الحماية وأدت إلى تراجع الخدمات الأساسية واتساع دائرة الفقر والنزوح، ما جعل النساء أكثر عرضة للاستغلال والابتزاز والعنف، وخاصة المعيلات والنازحات وفاقدات المعيل. وأشارت إلى أن أشكال العنف لم تعد مقتصرة على الاعتداء الجسدي أو اللفظي، بل تشمل العنف الاقتصادي والنفسي والاجتماعي والجنسي والرقمي، والحرمان من الاستقلال الاقتصادي وحق اتخاذ القرار، الآثار النفسية والاجتماعية ودور الدعم وفي سياق الآثار المترتبة على العنف، قالت أنيسة علي المنصوب، القانونية ومدربة الدعم النفسي والمهارات الحياتية، موضحة أن النساء والفتيات قد يواجهن خوفاً مستمراً وقلقاً وتوتراً واضطرابات في النوم وحزناً وعزلة، وتراجعاً في الثقة بالنفس والقدرة على اتخاذ القرار، وقد تظهر في بعض الحالات أعراض صدمة نفسية أو اكتئاب أو شعور بالذنب والخجل رغم أن المسؤولية تقع على مرتكب العنف. وأضافت أن العنف قد ينعكس اجتماعياً عبر العزلة وضعف المشاركة التعليمية والمهنية والاجتماعية وفقدان الثقة واضطراب العلاقات الأسرية، مؤكدة أن مساعدة النساء والفتيات والأطفال تتطلب نهجاً إنسانياً يقوم على الاحترام والاحتواء وعدم إصدار الأحكام، ويضع سلامة الناجيات وحقوقهن في مقدمة الأولويات. دور الإعلام والمجتمع المدني وتمنح صوت النساء مساحة وتأثيراً. إن منظمات المجتمع المدني تسهم في التوعية بحقوق المرأة وبالجهات التي يمكن اللجوء إليها عند التعرض للعنف، والتمكين الاقتصادي عبر مشاريع صغيرة تساعد المعنفات على حياة كريمة. قالت سحر الهاشمي،

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي